نص ردن

▪ علاء حسن

خدمة حكومية للبعثيين

أسلوب الحكومة في التعامل مع المعتقلين ممن وصفتهم بأنهم من بقايا حزب البعث المنحل قدم لهم فرصة العودة لنشاطهم وتنظيماتهم ، وهذا الرأي سمعته من ضابط برتبة عميد ركن من منتسبي الجيش السابق ، زرته مؤخرا بعد إطلاق سراحه ، فقال بالحرف الواحد إن الحكومة وبحملة الاعتقالات الواسعة منذ الشهر العاشر من العام الماضي ، وفرت خدمة مجانية للبعثيين او المتعاطفين معهم للعودة إلى نشاطهم وتنظيماتهم ، وعزا أسباب ذلك إلى أن ظروف الاعتقال وحدها كافية لتكفر بكل شيء ولحين إثبات البراءة تحتاج إلى قوة عنترة بن شداد وصبر أيوب فإجراءات الإحالة لقاضي التحقيق تسير ببطء ، فيظل المعتقل متورطا كان أم بريئا ، يعالج أيام الانتظار بالأساليب المتاحة ، بالصلاة أو قراءة القرآن ، أما الآخرون ومنهم من له صلة سابقة بالحزب المنحل وانقطع عنه فأخذ يحفظ أرقام هواتف جماعته المقيمين في داخل أو خارج العراق ، على أمل الاتصال بهم بعد إطلاق سراحه .

إجراءات إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء من المشاركة في تنفيذ انقلاب عسكري تضمنت الحصول على تعهدات خطية بالابتعاد عن أي نشاط سياسي محظور، وبحسب جاري الضابط السابق فإن التعهد ليس كافيا في منع البعض من اتخاذ موقف يخدم أطرافا اعتادت الحكومة على اتهامها بأنها معادية للعملية السياسية ، يقصد حزب البعث المحظور.

في قانون العفو السابق في العام ٢٠٠٨ تم إطلاق سراح الكثير من المعتقلين ومنهم عناصر في فصائل وجماعات مسلحة متورطة في ارتكاب جرائم إرهابية ، وهؤلاء وقعوا أيضا على تعهدات خطية ولكنهم عادوا لنشاطهم فاعتقلوا مرة ثانية ، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لإدانتهم بتنفيذ عمليات طالت مواطنين أبرياء .

تقديم الحكومة خدمة مجانية للبعثيين هو مجرد رأي شخص مازال يعيش معاناة الاعتقال ، وربما بعد أيام قليلة وبعد استعادة حياته الطبيعية وحقوقه المدنية ان وجدت سيغير رأيه ، علما انه طرحه بسرية تامة على قاعدة "المجالس أمانات "لأنه لا يريد الترويج لمثل هكذا أمور وهو الآن يردد مع نفسه أغنية كاظم الساهر " التكرصة الحية بيده يخاف من جر الحبل ". أو حتى من رؤية الحبل ، ولاسيما انه مقتنع قبل جيرانه بأن التهمة الموجهة له وجرجرته في ليلة سودة هي صفته العسكرية السابقة ، ولم تشفع له صلاته في حسينية حي الجهاد ، وطبخ الهريسة في عاشوراء ، وتنديده المستمر بسياسة النظام السابق وممارساته القمعية ضد أبناء شعبه.

عندما وصل الضابط السابق إلى داره في ليلة إطلاق سراحه أطلقت نساء الجيران الهلاهل ، وطشن الجكليت على رأسه ، لأنه معروف من قبل الجميع بأنه ابعد ما يكون عن المشاركة في مخطط لتنفيذ انقلاب عسكري يطيح بالنظام السياسي ، واحتراما لأمانة المجالس ، وللوقوف ضد محاولات البعض للعودة إلى نشاطهم التنظيمي في الحزب المحظور، يكفي التعامل مع المعتقلين ، وفق معايير حقوق الإنسان ، وانجاز ملفاتهم القضائية بأسرع وقت ممكن ، لكي تحبط الحكومة وأجهزتها الأمنية إلى الأبد الأقاويل بتقديم خدمة مجانية لعناصر الحزب المحظور .

المناطق الغربية منها الأكثر تضرراً

البصرة تطالب بتعويضها عن تلويث النفط لأراضيها وبيئتها

الابار النفطية في جنوب البلاد

البيئة في البصرة واحدة من المشاكل التي تعانيها المحافظة منذ عدة عقود من الزمن، يرجع تاريخها إلى ثمانينات القرن، إذ أفرزت الحروب الثلاث التي خاضها النظام المباد، وما تلاها من عمليات تجفيف الأهوار، فضلا عن غوارق السفن في شط العرب، العديد من الأزمات البيئية، ليأتي النفط كعامل أشد تأثيراً على بيئة البصرة.

□ البصرة / ريسان الفهد

وبحسب رئيس مجلس المحافظة، فأن عمليات استخراج وتصدير النفط الخام في البصرة تسببت بمخاطر كبيرة على البيئة.

وقال رئيس المجلس صباح حسن البزوني في حديثه لـ"المدى": إن مجلس المحافظة "سيطالب بزيادة حصة البصرة من مشروع البترودولار من دولار واحد عن كل برميل نفط إلى ٣ دولارات".

وبين أن "تخصيصات البترودولار لا تكفي للنهوض بالبصرة لأنها تواجه مشاكل كبيرة، منها التلوث البيئي الناجم عن عمليات إنتاج وتصدير النفط، وسيطرة وزارة النفط على أراض شاسعة في المحافظة"، على حد قوله.

وأكد البزوني أنه في حال "حصلت الموافقة على تخصيص ثلاثة دولارات عن كل برميل نفط، وتطبيق اللا مركزية الإدارية عبر منح المحافظة صلاحيات واسعة، سيسهم ذلك بحل الكثير من المشاكل التي تعانيها البصرة وخاصة البيئية".

من جانبه، قال مدير عام مركز علوم البحار في جامعة البصرة مالك حسن لـ"المدى"، "إن البيئة البحرية في العراق تعاني تلوثا كبيرا لأسباب عدة، منها تآكل السواحل وكثرة الغوارق وارتفاع نسبة الملوثات".

وأشار إلى أن عمليات تصدير النفط العراقي أدت إلى تلوث القاع البحري وانحسار النباتات المائية فيه، "فانخفض بالنتيجة المخزون السمكي في شط العرب وشمال الخليج العربي بشكل كبير".

وكان رئيس قسم الأسماك في كلية الزراعة، ساجد سعد حسن، قد أكد أن "التلوث البيئي بسبب النفط في شط العرب وأهوار البصرة تسبب باختفاء بعض أنواع الأسماك من بيئة الأهوار وحلول أنواع أخرى دخيلة محلها ما أدى إلى اختلال التنوع الإحيائي في المنطقة".

من جانبها، أكدت مدير بيئة البصرة خيرية عبود ياسين إن "العراق بحاجة إلى الدعم العلمي وتبادل الخبرات مع المنظمات البيئية الإقليمية والدولية ليتمكن من توفير قاعدة بيانات حول بيئته البحرية".

وبينت في حديثها لـ"المدى" أن مديرية بيئة البصرة تستعد لإعداد تقرير علمي شامل حول البيئة البحرية والساحلية العراقية، وسوف تتعاقد قريباً مع خبراء من مركز علوم البحار في جامعة البصرة ومن المحتمل أن تستعين بخبراء أجانب لإعداد التقرير.

وكان باحثون في جامعة البصرة قد أشاروا في مؤتمرات علمية إلى أن شط العرب تحتوي مياهه على مواد سامة شديدة الخطورة منها الكادميوم والزرنيخ والرصاص والزئبق.

وقال الباحث في مديرية بيئة البصرة خاجاك وارتانيان المختص في التلوث الإشعاعي في دراسة أعدها عن حجم التلوث البيئي جراء الحروب في المحافظة: أن "مجموع المواقع الملوثة باليورانيوم في البصرة تبلغ ٢٥ موقعا، منها تسعة مواقع تلوثت خلال حرب عام ١٩٩١ والأخرى تعرضت للتلوث أثناء حرب احتلال العراق من شهر أيار عام ٢٠٠٣ ولغاية شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٥.

وأوضح وارتانيان في حديثه لـ"المدى" أن "القطعات العسكرية والأهداف المدنية في البصرة تعرضت على حد سواء إلى مختلف أنواع الأسلحة والأعتدة والقنابل التقليدية والمحرمة ومنظومات صواريخ الأكثر تطورا في العالم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب".

وكشف أنه "بعد مرور عدة سنوات على الحرب الأخيرة بدأت تتكشف حقائق مرعبة تتمثل بآثار شديدة الخطورة على البيئة والكائنات الحية في العراق نتيجة استعمال الأسلحة الإشعاعية لا سيما مقذوفات اليورانيوم المنضب".

وتابع وارتانيان بالقول: إن "أكثر المناطق تعرضا للتلوث الإشعاعي في البصرة هي حدودها الغربية، كما هو مبين في الخارطة الصادر من البنتاغون الأميركي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن عدد الأهداف المدرعة المدمرة للجيش العراقي في العام ١٩٩١ هو ٣٧٠٠ هدف وأن ١٤٠٠ منها تم تدميرها بقذائف اليورانيوم المنضب".

بعد انحسار التهديد الأمني

نينوى تدخل معركة مع التلوّث البيئي

احد المتخصصون بمتابعة ملف التلوث

الموصل / نوزت شمدين

بعد انحسار الخطر الأمني، واستعادة نينوى بعض حيويتها في مختلف المجالات، وجد أهالي المحافظة أنفسهم في مواجهة خطر جديد، يتمثل بالتلوث البيئي متعدد الأوجه، الذي وصل في بعض القطاعات إلى مرحلة باتت معالجته تتطلب تدخل الحكومة الاتحادية، بل وتدخلاً دولياً.

وبالرغم من صمت المؤسسات الصحية في نينوى عن جرد تأثيرات الملوثات البيئية على صحة المواطن، إلا أن مصادر محلية مسؤولة أكدت في مناسبات عدة ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان، وأمراض أخرى، إضافة إلى التشوهات الخلقية للمواليد الجدد وحالات الإجهاض.

منطقتا عداية والريحانية، اسمان باتا يتكرران مؤخراً على المسامع بشدة، حيث تحتويان – بحسب مصادر مسؤولة – على مخلفات لمنشأة نووية عراقية سرية كانت هناك طوال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قبل أن تتعرض لضربة جوية أميركية، وحملة نهب وسلب نشرت الأدوات الملوثة فيها على رقعة جغرافية واسعة، لا يعرف إلى الآن حدوداً لها.

الحكومة المحلية السابقة في نينوى، قامت بالتعاون مع قوات الجيش بدفن منطقة عداية، كإجراء مؤقت لحين إيجاد حل نهائي. غير أن العوامل الطبيعية من أمطار ورياح، كشفت عن المخاطر مجدداً في منطقة عداية، إذ أعلن فريق ضم عناصر من بيئة نينوى وجمعية مختصة باللوكيميا في المحافظة، وجهات أخرى، عن رصد نسبة مرتفعة من الإشعاع في حدود ٥٠٠ متر مربع، وأن التلوث في المكان سبب لارتفاع أعداد الإصابات السرطانية في نينوى، ودق ناقوس الخطر، لكن ردود الأفعال الرسمية ما زالت ضعيفة تجاه هذا الأمر.

مدير إعلام بيئة نينوى نشوان شاكر، قال في حديث لـ"المدى": إن موضوع التلوث الإشعاعي في عداية طرح في جلسات مجلس حماية البيئة، التي يرأسها محافظ نينوى أثيل النجيفي، وكانت المعالجات على مرحلتين، الأولى تتمثل بإنشاء سياج حول المكان، مع وضع أبراج مراقبة لمنع دخول المواطنين، أو قطعان الماشية، وذلك بالتنسيق مع بيئة نينوى.

وأضاف إن المرحلة الثانية، تضمنت إعداد دراسة حقلية، وأخذ نماذج من دم وخصلات شعر وجلد مواطنين وحيوانات في محيط الموقع المذكور، من قبل فريق متخصص، وتم إرسال النماذج إلى بغداد لتحديد مستويات التلوث، مشيرا إلى أن وزارة العلوم والتكنولوجيا ستتولى إيجاد المعالجات اللازمة كونها جهة فنية، وبالتنسيق مع وزارة البيئة ومديرية بيئة نينوى بوصفها جهة رقابية. عضو في مجلس قضاء الموصل، رفض الكشف عن اسمه، قال لـ"المدى": أن هناك شكوكا بتسرب الإشعاع إلى المياه الجوفية في منطقة عداية، مبينا أنه "تم عرض الأمر على الجهات المعنية في حكومة نينوى المحلية، وإن إجراءات جدية ستتخذ خلال المرحلة المقبلة لمواجهة خطر التلوث"، من دون أن يفصح عن طبيعة تلك الإجراءات، وإن كانت تتضمن طلب مساعدة دولية، لعدم توفر خبرة عراقية في التعامل مع ملوثات الإشعاع. ويرى مراقبون، أن على الحكومة المحلية في نينوى، "طلب مساعدة المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، وعدم الاكتفاء بالمخاطبات مع وزارات وجهات عراقية، لم تحرك ساكنا طوال السنوات الماضية"، على حد قولهم. من جانب آخر، تواجه نينوى والمحافظات الأخرى تهديدا بيئيا وصحيا خطيرا يتمثل بالغازات والعوادم المنبعثة من المولدات الكهربائية والمركبات. إذ يوجد في نينوى أكثر من ٣٠٠٠ مولدة كهربائية، إضافة إلى عشرات الآلاف من المركبات، تشكل بعوادمها ثاني أكبر المخاطر البيئية في المحافظة عموما، ومدينة الموصل على وجه الخصوص. ويوضح مدير إعلام البيئة لـ"المدى"، أن المصانع التي تتعامل بالوقود الثقيل ومصانع إنتاج الإسمنت، تساهم أيضا بالتلوث، مع الدقائق العالقة والجسيمات الدقيقة والغبار المتساقط والعواصف الترابية، فضلا عم عمليات حرق النفايات الطبية والمنزلية.

ويضيف نشوان شاكر، أن أسباب التلوث في البيئي في نينوى كثيرة، "وأهمها الزحف السكاني من القرى إلى المدينة خصوصا بعد العام ٢٠٠٣ في غياب تخطيط عمراني رصين يؤمن خدمات للأهالي مع زيادة سكانية مطردة لأهالي المدينة".

وبين أن ذلك "أدى إلى فقدان الريف وجهه الأخضر الزراعي والمدينة فقدت هويتها الحضرية وخصوصيتها، وظهور أحياء عشوائية، وما لذلك من تبعات سلبية من الناحيتين الاجتماعية والأمنية"، لافتا إلى أن تكرار العواصف الترابية بشكل كبير وقوي نتيجة فقدان الغطاء النباتي في الريف، وزيادة الزحف الكونكريتي داخل مدينة الموصل، أسهم بدوره في التلوث البيئي. وتحدث شاكر عن أسباب أخرى وراء التلوث، منوها بأن "الرفاهية أي نمو دخل الفرد في المدينة أدى إلى زيادة في مخلفات الصلبة والسائلة والغازية بدورها أثرت سلبا على البيئة".

ومضى يقول: إن السبب الآخر هو النقص في تقديم الخدمات من قبل الدوائر الخدمية كالبلدية والماء والمجاري له تأثير سلبي على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى فقدان المواطن الثقة بهذه الدوائر وقف عائقاً قوياً أمام تنفيذ برامج التوعية، فأصبح رمي النفايات بشكل عشوائي عادة يومية يمارسها دون رقيب".

ويواصل مدير إعلام البيئة حديثه أنه "في الموصل منطقتان صناعيتان، لصناعة المواد الإنشائية إضافة إلى ثلاثة معامل إسمنت ومصانع لإنتاج الأدوية والنسيج"، مضيفا أن الأراضي الغربية في المحافظة تشهد تصحرا نتيجة زحف الكثبان الرملية بسبب انعدام الغطاء النباتي لشحة الأمطار، "وهو ما يضيف عبئاً على كاهل بيئة المحافظة، ويتفاقم خطرها يوماً آخر".

وكشف شاكر أن هنالك ملوثات تطرح في نهر دجلة، وهي عبارة عن "مصبات لما تطرحه مدينة الموصل إذ يوجد على الأقل ٢٥ مصبا للمطروحات السائلة، تنتهي في النهر عند دخوله المدينة في منطقة الرشيدية شمالاً وحتى خروجه منها بالقرب من منطقة البو سيف حيث تصب فيه أكبر مصبات المدينة".

ويؤكد أن مديرية بيئة نينوى، تقوم بإجراء الزيارات والكشوفات الدورية لرصد الأنشطة المخالفة، وقد تم فرض غرامات مالية على معملي إسمنت سنجار وبادوش لعدم الالتزام بتشغيل المرسبات.

وأفاد نشوان شاكر بأنه تم تجهيز المديرية بمحطتين لمراقبة نوعية الهواء وقياس تراكيز الغازات (HC- CO- SOX- NOX).

وبخصوص مناطق الطمر الصحي، وتراكم النفايات في بعض أزقة وأحياء المدينة، أوضح مدير بلدية قضاء الموصل عبد الستار الحبو في حديثه لـ"المدى"، أن بلدية الموصل عمدت إلى وضع خطة لإنشاء أربع محطات لتدوير النفايات.

وبين أن المحطات توزعت بواقع اثنتين في الجانب الأيمن ومثلهما في الجانب الأيسر، مؤكدا أنه تم الانتهاء من تنفيذ إحداهما في الساحل الأيسر، وأن البلدية تلقت عروضاً استثمارية من شركات تركية للتعامل مع النفايات داخل الموصل، مشيرا إلى أن هذه العروض قيد الدراسة، "وفي حال أجيزت فإنها بالإضافة إلى مشاريع البلدية ستنهي مشكلة بيئية مخاطرها كبيرة على صحة الإنسان"، بحسب قوله.

خبير قانوني: يجب التنسيق بين بغداد والمحافظات

الأقاليم البرلمانية تنتقد تفرّد وزارة التخطيط في استحداث الأقضية والنواحي

□ بغداد / دعاء آزاد

استغربت لجنة المحافظات والأقاليم في مجلس النواب، ما أسمته بـ"تدخل الحكومة" في طرح مقترح قانون لاستحداث أقضية ونواح جديدة في عدد من المحافظات، مؤكدة أن هذا الأمر من اختصاص الحكومات المحلية ولا شأن لوزارة التخطيط به.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تقديمها مقترح قانون إلى مجلس الوزراء بشأن استحداث أقضية ونواح جديدة في عدة محافظات.

رئيس لجنة المحافظات البرلمانية منصور التميمي، أكد في اتصال هاتفي مع "المدى" على أن "أي ملف بخصوص هذا الأمر لم يصل اللجنة"، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه "من المفترض أن يقدم مجلس المحافظة هذا المشروع إلى مجلس الوزراء ثم يخصص الأخير مبالغ معينة لذلك ومن ثم المصادقة عليها".

وبين التميمي أن "هذه القضية تخص المحافظات وهي ليست من شأن وزارة التخطيط لأنها قضية غير مركزية".

وأضاف : "هناك قرار لمجلس الوزراء بربط استحداث الأقضية والنواحي بقضية التعداد السكاني، وهذا قد يسبب إرباكا في العمل"، مستدركا "قد لا يكون لوزارة التخطيط تصور صحيح لأن هناك أقضية ونواحي متنازعا عليها، بالرغم من أن استحداث الأقضية والنواحي أمر جيد جدا"، على حد قوله.

وتابع التميمي إن "الفائدة من الاستحداث هي أن هناك أقضية ونواحي أصبح تعداد سكانها كبيرا وبذلك لا تستطع الحكومة المحلية أن تقدم خدمات جيدة لها".

يذكر أن وكالة (كردستان) للأنباء نقلت عن وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي شكري قوله، أمس الأول: إن "الوزارة استكملت ملف استحداث الأقضية والنواحي ورفعته إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاطلاع عليه واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه".

وأضاف شكري "أن الوزارة أعطت تصوراً واضحاً عن طلبات الاقضية والنواحي، وأوصت بضرورة أن يراعى ذلك في انتخابات الأقضية والنواحي المقبلة"، مشيرا إلى أن الوزارة مع منح الأقضية والنواحي صلاحيات إدارية بهدف إشراك الحكومات المحلية وتوسيع مسؤولياتها في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية المقبلة.

من جهته، أكد الخبير القانوني طارق حرب على التنسيق مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية "لأن هذه المسألة تقع ضمن نطاق عمل الجهتين، لذلك على وزارة التخطيط أو مجلس الوزراء أن يستشيرا مجالس المحافظات ولا يمكن لجهة واحدة فقط أن تقرر".

وبين حرب أن "قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ يعطي صلاحية استحداث الأقضية والنواحي لمجالس المحافظات، لكن من الجانب العمراني يحق للحكومة الاتحادية التخطيط لهكذا أمر، لكن من الضروري التنسيق بينها وبين الحكومات المحلية".

وكانت لجنة المحافظات والأقاليم في مجلس النواب قد أعلنت أمس الأول عن الانتهاء من إعداد مسودة قانون المحافظات والأقاليم وتقديمه لهيئة الرئاسة ليصار إلى إدراجه ضمن جدول أعمال المجلس لإتمام قراءته الأولى الأسبوع المقبل.

وقال عضو لجنة الأقاليم النائب محمود عثمان في تصريحات صحفية أن "اللجنة انتهت أمس الأول من وضع اللمسات الأخيرة مع عدد من المستشارين القانونيين في مجلس شورى الدولة على قانون المحافظات والأقاليم بعد الاتفاق بين ممثلي القوى النيابية حول أبرز النقاط الخلافية وفي مقدمتها توسيع صلاحيات المحافظات".

وأضاف عثمان إن "القانون يهدف إلى توصيف علاقات المحافظات والأقاليم مع الحكومة الاتحادية لتكريس مبدأ اللا مركزية الإدارية إضافة إلى تنظيم عملية انتخاب الحكومات المحلية وعدد أعضائها، فضلا عن صلاحيات المحافظ".

وتابع بالقول: إن "القانون يركز على فصل الالتباس الحاصل في الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية مع الأخذ بنظر الاعتبار الصلاحيات الدستورية لكلا الطرفين"، متوقعا أن يتم إدراج القانون ضمن جدول الأعمال في الأسبوع المقبل.

يذكر أن عددا من المحافظات الوسطى طالبت بتحويل محافظاتها إلى إقليم بسبب ما وصفوه سلب الصلاحيات الأساسية من الحكومات المحلية وتدخل الحكومة الاتحادية في صلاحياتها على نحو يكرس المركزية الإدارية.